تعزيز مقومات "الرشادة الديمقراطية": مقاربة لتجاوز أزمة الحكم في الوطن العربي

د/ هشام عبد الكريم – جامعة

ملخص:

يعتبر موضوع الإصلاح السياسي في العالم العربي من المواضيع المستجدة و التي تمتلك نوعا من الخصوصية ، فمنذ أكثر من عشر سنوات هناك تركيز كبير على اليات دمقرطة الأنظمة الاستبدادية في المنطقة العربية، و من خلال هذه المداخلة هناك تركيز على محاولة ابراز ابعاد التحليلية لمضامين مفهوم الرشادة الديمقراطية و اسقاطها على العالم العربي، ولكن أيضا على الحاجة المستقبلية لدينامية حقيقية تكرس دولة الحق و القانون ، و لنموذج حكم رشيد يحترم الحقوق الأساسية والحريات الأساسية ويضمن المساواة أمام القانون.

يقوم التحليل في المداخلة على زوايا متعددة لمقاربة مفهوم " نموذج الحكم " ، فالنماذج التي تسمح بتعريف وتوصيف "أزمة الحكم" يجب أن تأخذ بعين الاعتبار درجة " الدمقرطة " بناء على درجة " شرعية " النظام و الشرعية الديمقراطية ، فمستوى المواءمة و التناقض بين المفهومين هو الذي يعتبر بمثابة معيار للتصنيف في الواقع العربي .

Résumé :

La réforme politique du monde arabe est à l'ordre du jour, avec une acuité particulière, depuis plus de décennie L'intérêt porté à la démocratisation des régimes autoritaires de la région arabe . L'intervention se propose d'engager une réflexion à la fois analytique sur l'état des lieux de la gouvernance démocratique dans le monde arabe, mais aussi prospective sur la nécessité d'une véritable dynamique d'Etat de droit et d'une gouvernance démocratique respectueuse des droits fondamentaux et des libertés essentielles et assurant l'égalité de tous devant la loi d'une manière indifférenciée.

L'analyse doit prendre en charge plusieurs angle d'approche de la question de mode de gouvernance , les typologies qui permettaient de définir et de caractériser « la crise de gouvernance » doivent prendre en considération le degré de « légitimité » de cette forme politique et de la démocratie . la compatibilité ou la contradiction avec elles, servent de critères de classification des réalités arabes.

مقدمة :

يمكن تفسير ازمة الحكم في الدول العربية انطلاقا من تفسير حدود التفاعل بين "الحكومة" و"المواطن" في النظام السياسي ، و هذا ما يساعد الباحثين خاصة في الوطن العربي –رغم تعقد العلاقات والتفاعلات بين عناصر النظام السياسي– على ايجاد اليات لترقية عمل السلطة السياسة ومؤسسات الدولة وزياد احتمالات الفـــعالية لتجاوز ازمات الحكم .

تقدم التحولات الاخيرة في الوطن العربي أساسا واقعيا من أجل فهم كيفية عمل الانظمة السياسية ومكوناتها الأساسية في سياقاتها الداخلية و الدولية ، بما يتيح ايجاد فهم توافقي " لتفسير ازمة الحكم في مختلف الانظمة السياسية ، يقوم اساسا على اعطاء الاهمية البالغة للبعد التاريخي ، و فهم المقومات التي تتاسس عليها **العلاقة** غير التكاملية بين المصلحة الفردية و الجماعية داخل الدولة في ح ذاتها ، وبين السلوك الفردي للوحدات(الدول) والسلوك الدولي (النسق الدولي).

فالدول العربية يجب أن تكون منطقية في اندماجها في المسارات المعيارية للعولمة وذكية في بناء نسق أولوياتها[1]، وأن تعمل على تكريس مركزية الفرد –المواطن بتفاعلها الإيجابي والمنطقي مع منظمات المجتمع المدني (OSC) التي أصبحت تقود على المستوى الفردي والجماعي العديد من العمليات التكاملية داخل المجتمع.

تقودنا المقدمة الى الحديث عن اليات ترشيد الحكم (تجاوز ازمات الحكم) في الوطن العربي ، و هنا ستركز هذه المداخلة على الحديث عن **الرشادة الديمقراطية** ، كمحدد يمكن من خلاله قياس مستوى الكفاءة اللازمة من الناحية العملية لتجاوز الاخفاقات في ضبط مفهوم " الحكم " و " مستويات السلطة " في الحالة العربية ، مع تقبل القيم " الديمقراطية " الجديدة و استغلالها استغلالا منطقيا في عملية " الترشيد" بمعنى بناء نموذج لحكم متوازن و منطقي يحقق الاستقرار و الفعالية و القدرة . وعليه فمتطلبات الرشادة الديمقراطية تقتضي تغييرا جذريا في "المقاربات التحليلية لنماذج الحكم" .

أولا : المضامين النظرية لمفهوم الرشادة الديمقراطية وعلاقته بتفسير ازمة الحكم

1- عناصر الرشادة الديمقراطية :

إن تعزيز الديمقراطية وترقيتها باعتبارها هدفا صريحا لمختلف الأنشطة الجماعية والفردية، قد اكتسبت أهمية كبيرة تفوق بكثير ما كان يتوقعه المنظرون قبل عام 1990، فخلال العقد الماضي برزت مساهمات جادة مكرسة لتعزيز الديمقراطية بزيادة عدد الفاعلين والمفاهيم المرتبطين بالمفهوم، وكذا ظهور جهود دولية وإقليمية لتعزيز معايير "الدولة الديمقراطية" وتوسيع دور الوكلاء في التأثير لتجسيد هذه المعايير، والتحقق في الوقت نفسه من صحتها وسلامتها في تعزيز المؤسسات الديمقراطية في الدول الضعيفة والفاشلة .

فحجم هذه الحركة أدت بالعديد من المنظرين لمفهوم الديمقراطية إلى طرح العديد من الأسئلة الأساسية عن "الرشادة الديمقراطية" G.D ومضامين هذا المفهوم ومكوناته الأساسية، ولماذا يعتبر هذا النوع من الحكم هو مفتاح "التنمية الإنسانية" وما يتضمنه من قواعد وعمليات سياسية واقتصادية، فالنقاش حول التنمية وتحسين أساليب الضبط وتحديث أساليب الحكم يقود حسب المنظرين إلى مسارين نظريين، فالمسار الأول: يتبنى مقاربة "الديمقراطية الاجتماعية" ببصمة نيوليبرالية ، حيث الاهتمام بالتحديث الإداري للقطاع العمومي مع خفض ملموس لتواجد "الدولة" خاصة في المجال الاقتصادي والمالي، والمسار الثاني: بتبني مقاربة "الديمقراطية المشاركاتية" الهادفة إلى تحفيز المشاركة الشعبية ومنظمات المجتمع المدني وتفعيل آليات جديدة لاتخاذ القرار، كما أنها تقوم على تفضيل المشاركة الواسعة للمواطنين في الرقابة الاجتماعية وفي صنع السياسات العامة.

إن الرشادة الديمقراطية في الواقع تتأسس نظريا وامبريقيا من "الدمج" بين المقاربتين السابقتين، حيث إعطاء الأهمية للمواطنة Citoyenneté والمشاركة الشعبية Participation Publique في إطار ما تتضمنه متطلبات التسيير العمومي الجديد (NGP) بالإضافة إلى استراتيجيات الخوصصة والشراكة بين العام والخاص.

2- الرشادة الديمقراطية: معامل نوعي لتصور جديد للتنمية .

ظهر مفهوم "الرشادة الديمقراطية" ليشير إلى عملية صنع القرار السياسي القائم على أساس التوافق الضروري للعمل الجماعي المحقق للمصالح الخاصة، ففي التسعينيات من القرن الماضي ظهر المفهوم بمضمون يهدف إلى استعراض المسارات الكلاسيكية لعمليات اتخاذ القرار، والتعدد المتزايد للجهات الفاعلة في ذلك، ومع تزايد تأثير ظاهرة العولمة وزيادة التدفقات في الموارد والقيم التي رافقتها، بدأت الدولة القومية تفقد مركزيتها في العمل السياسي والاقتصادي، ويتجلى هذا التراجع في ثلاث مجالات (العلاقات الدولية، عمليات الضبط الاقتصادي، وممارسة السلطة على المستوى المحلي).

ابتداء من التسعينيات من القرن الماضي زادت الانتقادات Les Critiques Multiplient حول عجز الديمقراطية le Déficit de Démocratie خاصة في الدول العربية، حيث ما يلاحظ على هذه الدول من تراجع في تحقيق نتائج إيجابية في الإصلاح السياسي والاقتصادي وعدم القدرة على إضفاء البعد العقلاني في الاختيار. فالدولة تعرف على أنها منظمة تمتلك سيادة واحتكارا إقليميا على الاستخدام المشروع للعنف المنظم، وينظرون إليها على أنها "فاعل تنظيمي". تعتبر وجهة النظر الفيبرية (Wébérienne) هذه من أكثر الاتجاهات النظرية تجسيما للدولة (الدولة لها مصالح وتصنع قرارات وتعمل في العالم) ولهذا السبب فإنها تلائم نظرية العلاقات الدولية المنظومية ، وينظر إليها كفاعل مستقل أنطولوجيا عن المجتمع[2].(**و هذا هو التصور المهيمن في الدول العربية**)

يعبر إذا مفهوم الرشادة الديمقراطية بوضوح عن ديناميكية سياسية متعددة المستويات لممارسة السلطة والحكم، تأخذ بعين الاعتبار أهمية كل الفواعل غير الدولتية (قطاع الأعمال، الجمعيات المحلية، المجتمع المدني...الخ) وعلى جميع المستويات (من المحلية إلى العالمية)، حيث تعهد إليها وظائف جديدة لفرض قواعد "الحكم الصالح" القائم على المساءلة والشفافية، والمشاركة الفردية في العمليات السياسية. وهنا يشير (Keohane و Grant) إلى الآليات القانونية الدولية التي تحقق هذه المؤشرات فعليا، وتمنح أكبر قدر من الحماية القانونية للأطراف غير الحكومية Non-gouvernementale (القطاع الخاص، والمجتمع المدني) [3] ، لهدف أساسي هو ضمان الحقوق الأساسية للأفراد والمواطنين و تمكينهم من ممارسة الحقوق الأساسية مع ايجاد الحلول الفعالة ليس فقط على المستوى المحلي بل على المستوى العالمي .

3- تفعيل الديمقراطية المشاركاتية "كفلسفة حكم" والحكم الراشد "كمنطق تسيير":

3-1- الديمقراطية المشاركاتية:

لقد قدمت بعض قراءات المنظرين لاعتبار الديمقراطية المشاركاتية وما تحمله من قيم الحكم الجماعي والمواطنة وتحقيق المساوات، وضمان الحد الأدنى في مصادر المشاركة الحقيقية للمواطنين، وبناء مؤسسات دستورية قوية وزيادة الضبط الحكومي ومراعاة قراراتها للمصلحة العامة، وعدم تقييد الممارسة الديمقراطية وتحقيق الإجماع، وفتح قنوات الاتصال المباشر على أوسع نطاق بين "السلطة" و"المواطن"، بحيث يمكن للمواطنين القدرة على الاتصال المباشر بالسلطة والمساهمة في عملية اتخاذ القرارات، والالتزام لقيم العقلانية والنزاهة...إلخ ، على أنها –أي الديمقراطية المشاركاتية– الضمان لفعالية وشرعية الممارسة الديمقراطية للسلطة.

إن تطوير مقاربات الديمقراطية المشاركاتية في الأساس يعود إلى كل من Habermas J. و John Rawls اللذان وضعا على الترتيب فكرة "العقل العام" Raison Publique و"نظرية العدالة Théorie de la Justice" أساسا لفلسفتها السياسية التي يمكن أن تتجاوز المجتمعات من خلالها "معضلات الممارسة الديمقراطية للحكم"[4].

يشير إذا مفهوم "الديمقراطية المشاركاتية" الذي يختلف عن الديمقراطية التمثيلية démocratie représentative إلى امتلاك المواطن ومؤسسات المجتمع المدني (OSC) للإمكانيات اللازمة للتأثير على نشاطات الحكومة[5]. فالفواعل غير الرسمية كالمجتمع المدني تمارس رقابة مستمرة تحققها الأشكال الجديدة للمشاركة التي أصبحت تقرب المؤسسات الرسمية بالمواطن. فبالإضافة إلى مكانة التمثيلية Représentativité في الديمقراطية التمثيلية فإن الديمقراطية المشاركاتية تحسن في صور الأداء والمصداقية وتعبر بشكل شفاف وشرعي عن مصالح الفواعل الاجتماعيين والاقتصاديين، كما تحسن من الأداء الوظيفي للمؤسسات السياسية بما يسمح من تحقيق دولة القانون واللامركزية والتوازن في توزيع السلطة وممارستها وهي كلها من مظاهر "الدولة الحديثة".

3-2- الحكم الراشد:

فالحكم الراشد (الحاكمية أو الحوكمة) good governance يقصد به أسلوب وطريقة الحكم الجيد، كما يعني أيضا التسيير الجيد لشؤون منظمة ما قد تكون دولة أو هيئة وطنية أو عالمية، ليكون الهدف من وراء ذلك تحقيق الفعالية والنجاعة. إن مفهوم الحاكمية يطرح ضمن إشكالية واسعة من الفعالية والنجاعة في العمل العمومي L'action Publique ويهتم بالعلاقة بين السلطة والحكم.

يرتكز مفهوم الحاكمية على ثلاث أسس رئيسية:

– **الأساس الأول:** يتعلق بوجود أزمة في طريقة الحكم Crise de gouvernabilité، فقدان مركزية هيأة الدولة وضعف الفعالية والنجاعة في الفعل أو العمل العمومي.

– **الأساس الثاني:** يظهر أن هذه الأزمة تعكس فشل أو ضعف الأشكال التقليدية في العمل العمومي.

– **الأساس الثالث:** يتعلق بظهور شكل جديد للحكم أكثر مواءمة للمعطيات الحالية.

وحسب البنك الدولي (BM)، «فإنه يتمثل في التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، وهذا التعريف يشمل:

– عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم.

– قدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية.

– احترام كل المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفـــاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيما بيـــنها[6].

إن الحكم الراشد كفلسفة تسيير، مكمل للديمقراطية المشاركاتية لبناء نظام الرشادة السياسية، فهو يقتضي مجموعة من الشروط الأساسية ، وهي:

1– وجود دولة الحق والقانون .

2– وجود تعددية المجتمع المدني وفاعليته .

3– وجود تعددية الرأي والتعبير الحر .

4– استقلالية القضاء وفعالية العدالة .

5– وضوح مفاهيم الخدمة العامة والصالح العام في الخطاب السياسي الرسمي والعام.

6–توفر آليات الرقابة السياسية المؤسساتية والمدنية القادرة علـــى فرض الشـــفافية والجزاء [7]

يبقى الهدف من تجسيد مقومات الحكم الراشد هو توسيع مشاركة كل الفواعل في مسارات التنمية، والاعتماد على التطبيق الفعلي لثلاثة أهداف رئيسية، هي[8]:

1– تحقيق اللامركزية .

2– الشفافية .

3– المساءلة .

في هذا السياق يحتاج تطبيق سياسات الحكم الراشد (خاصة في دول العالم الثالث) إلى إصلاح عميق للدولة، أين يجب وضع معايير جديدة لإدارة الدولة Création de Nouvelles normes de gestion

de l'Etat من خلال تشجيع مشاركة جمع الجهات الفاعلة، وتحقيق اللامركزية الإقليمية Décentralisation Territoriale التي تنطوي على خلق طريقة أخرى لممارسة الحكم المحلي، وتنظم إطار من الديمقراطية المشاركاتية على المستوى المحلي.

يقوم الحكم الراشد على مجموعة مبادئ في مجملها ضرورية لتعزيز الحكم الديمقراطي Gouvernance plus démocratique القائم على مبدأ "النموذج الخطي" "Le Modèle linéaire" الذي يعني الاشتراك بين كل الفاعلين في كل مستويات السلطة، وأن يكون التفاعل في جمع مستويات صنع السياسة العامـــة.وهي: الانفتاح Ouverture، المشاركة Participation، المساءلة responsabilité، الفعالية Efficacité، التماسك Cohérence[9]. والهدف العام من تطبق هذه المعايير هو السماح لأكثر الفاعلين المؤثرين في العمليات التنموية من المشاركة بقوة Mieux Participer وبأكثر توازن.

من مظاهر الحكم الراشد اعطاء **وظائف جديدة للحكومة** وفي هذا الصدد يتحدث Max weber عن الحكومة الحديثة الشرعية، التي تمارس السلطة خدمة للمجتمع وضمانا للمصلحة العامة، في حين أن التحليل التقليدي the traditional analysis والفكر الليبرالي الاصلاحي ، فإنهما يحددان فقط مجموعة من الوظائف التقليدية للحكومة، فهي موجهة فقط للسماح لتنفيذ وظائف الامتياز الملكي وممارسة القوة ومظاهر السيادة.

أما حديثا فمن مظاهر الخبرة في تجديد وظائف الحكومة وإعطائها أبعادا أكثر ارتباطا بالمواطن وبالمصلحة العامة ما قدمه "Timist" سنة 1996 من "النماذج الجديدة للإدارة " ، مع تصاعد موجة ما أطلق عليه بالمنطق الإصلاحي الجديد "New reforming logics"، الذي جاء ليتعامل مع مقولات "نهاية الحكومة"[*] بـــ مقولات "إصلاح الحكومة ودعم شرعيتها". ويمكن التعبير عن التجديد الحاصل في الوظائف الحكومية حديثا ، من خلال المعادلة التالية التي تلخص ثلاث معاني للحكومة اليوم[10]:

الدولة (د) هي حكومة **مسؤولة (م)**، حكومة **استراتيجة (إ)**، وحكومة **اجتماعية (إ)** $\boxed{\text{د} = \text{م إ}^2}$

Today Government **(E-Etat)** is a **R**esponsible **(R)** Government**, a S**trategic **(S)** Government and a **S**ocial **(S)** Government **:** $\boxed{E = RS^2}$

ثانيا: الرشادة الديمقراطية ومتطلبات الجودة السياسية.

1- نحو إعادة بناء وتأسيس عقد اجتماع جديد:

تؤسس الافتراضات الجديد للحوكمة لمجموعة من المقاربات السوسيوسياسية لإعادة البناء الاجتماعي وفق منظورات جديدة تتوافق والتوجهات التنظيرية حول التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والديمقراطية المشاركاتية، حيث تسعى هذه المقاربات إلى إعادة بناء المجتمع بما يحقق التماسك الاجتماعي، وإعادة تعريف للنشاط العمومي وبناء علاقات جديدة بين السلطة العمومية والمجتمع.

لقد أصبح المواطن وفق مقتضيات الرشادة الديمقراطية يمتلك الحق في المشاركة والمساءلة، وامتلاكه أيضا لموطنة تمارس بصورة جديدة، وعلى مستويات أبعد من التي كانت تمارس عليها من قبل، مما أسس لقراءة جديدة للعلاقات بين (السلطة/المجتمع) كما يقول Dominique DARBON[11]. هذه القراءة تأخذ بعين الاعتبار "تعقد الوظائف داخل المجتمع، والتغيرات الشديدة في مجال تدخل الدولة ووظيفتها، وتأثير العولمة السياسية التي أدت إلى إعادة هيكلة "للدولة" و"المجتمعات"، وظهور فواعل جديدة أهمها المجتمع المدني والقطاع الخاص.

إن سير المجتمعات ما بعد الحداثية نحو هذه الهيكلة ثلاثية الأبعاد/ القطاعات (Structure trisectorielle) حيث الحدود بين الدولة/ القطاع الاقتصادي (الخاص)/ المجتمع المدني أصبحت غير واضحة ومتداخلة، استدعى أو اقتضى إعادة تعريف لأدوار كل قطاع ومفصلاته. هذه الأدوار والعلاقات الجديدة أسست لـــ "عقد اجتماعي جديد" (Nouveau contrat Social) يقوم على المبادئ التالية:

- وجود مجتمع مدني قوي ، يعزز الرأي العام ويوضح المطالب المجتمعة، ويؤسس لثقافة مدنية ووعي سياسي يساهم في تجاوز الانقسامات ويحقق التوافق بين أفراده وفئاته.
- تعزيز وظيفة المجتمع السياسي على تحقيق التماسك الاجتماعي القائم على أساس ديمقراطي، والأخذ بعين الاعتبار اهتمامات الأفراد والمواطنين.
- دفع العناصر الأساسية المحققة للتنمية على كل المستويات، والتأكيد على "استدامتها".
- فتح فضاءات للنقاش العام والمشاركة السياسية.
- إعادة تشكيل "الرأسمال الاجتماعي" واستعادة الثقة بين فئات المجتمع.
- تعزيز قدرات السلطات على المستوى المحلي وإعطائها الشرعية اللازمة.

– تحقيق اللامركزية، وتعزيز دور القطاع الخاص.

– تدعيم الشفافية والمحاسبة والمساءلة.

– الإصلاح السياسي للأنظمة السياسية، وتكريس مبدأ التداول والتنافسية.

– تحقيق الاندماج والتكامل المجتمعي بالاستثمار في "التنوع الثقافي".

– احترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والدفاع عنها وفق الأطر والمؤسسات المنوطة بذلك مع ربط (المحلي/الوطني/ العالمي).

– تقسيم عملية الضبط والتنظيم بين "فواعل" متعددة (régulateurs) وليس "فاعل" واحد، وتدعيم الميكانيزمات التشاركية[12].

– تعزيز حضور المواطن ومشاركته الدائمة (L'engagement Citoyen) في القضايا ذات الشأن العام، مما يسمح بإنتاج رأسمال اجتماعي ضروري لتحقيق التماسك والاستمرارية[13].

– إطار تشريعي ملائم، يحمي الحقوق الأساسية للمواطن في التعبير والمشاركة في الشأن العام ويؤسس لدولة الحق والقانون[14].

2– الديمقراطية المشاركاتية والحكم الراشد: برادايم التحول والانتقال:

تسعى كل الدول إلى إيجاد مسارات وعمليات معينة لتحقيق أفضل النماذج للحكم، يكون أكثر ملاءمة للواقع المجتمعي وأكثر استجابة لمتطلبات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فعملية الانتقال في مجتمعاتنا الحالية ترتبط أساسا بتبني النموذج "الديمقراطي" واختياره ،والتي يتم التعبير عنها في الأدبيات السياسية "بالانتقال الديمقراطي Transition démocratique الذي يعتمد كإطار تحليلي وتفسيري للفهم العلمي لعمليات التحول والانتقال نحو الديمقراطية عمليات البناء الديمقراطي.

إن بناء الديمقراطية يرتبط في المقام الأول بمجموعة من العوامل والاعتبارات تختلف من حالة لأخرى، وهو عملية متعددة الأبعاد تقوم على مجموعة من الأفكار والمفاهيم والقيم السياسية . فقد عرفت النقاشات الحالية دعوة إلى التأكيد على أهمية المشاركة المواطنية في الشأن العام وفي اختيار حتى نموذج الحكم، والأسئلة الآن تتمحور حول الآليات التي من خلالها نتوصل إلى التأسيس لأنظمة "ديمقراطية نوعية" أو ما يطلق عليه بمصطلح "المجتمعات ما بعد الانتقالية" وليس فقط الحديث- كما هو حاصل في النقاشات حول العالم الثالث - عن التحول نحو الديمقراطية.

إن التأكيد على تحقيق الجودة السياسية التي تعني بناء نظام حكم يقوم على الأداء الفعال والعقلانية والشفافية، وعلى احترام حقوق الإنسان والتداول على السلطة، والديمقراطية المشاركاتية

وعلى أسس الحكم الراشد (الشفافية، المحاسبة المسؤولية) [15]. ، ينطلق من "المشاركة" كعنصر أساسي في ترشيد الحكم la participation comme élément essentiel d'une bonne gouvernance.

تواجه الأنظمة العربية مهمات جديدة لزيادة حصة الجهات الفاعلة واشراك المواطنين في إدارة الشؤون العامة، وتكريس مبدأ "المواطنة" على أساس القدرة الممنوحة لكل فرد لتأكيد حقوقه قبل السلطة الحكومية، والتعبير عن هذه المواطنة من خلال قنوات مختلفة[16].

تمنح الديمقراطية المشاركاتية للمواطنين حق الممارسة الفعلية للسلطة، من خلال الجمعيات والانتخابات بالمشاركة السياسية، ليس بأسلوبها الإجرائي فحسب، وإنما في إطار الإمكانيات المتاحة للجماعات والمجتمع المدني لممارسة السلطة، سواء كان ذلك من خلال الحصول على المعلومات أو المشاركة في عملية اتخاذ القرارات، فجميع القرارات التي تصدر عن السلطة الحاكمة لابد أن يشارك المواطنون في مناقشتها والموافقة عليها أو رفضها، وهذا ما يجسد فعليا أبعاد الحكم الراشد والانتقال من "الوصاية إلى العقد"، ومن "المركزية إلى اللامركزية" ومن "إدارة الخدمة العمومية" إلى "الإدارة وفقا لمبادئ السوق"، ومن "السيطرة وتوجيه القطاع العام" إلى "التعاون بين القطاع العام والخاص" ومن "دولة إعادة التوزيع" إلى الدولة المنظمة "L'Etat régulateur"[17].

وهنا ومن خلال الديمقراطية المشاركاتية فإن الأسس المفاهيمية والعملياتية لنموذج الحكم الرشيد، تتمثل أساسا في: – الشفافية في الحكم .

– الديمقراطية ومشاركة المجتمع المدني .

– تحسين الكفاءة والفعالية التنظيمية للأنظمة السياسية .

وفي هذا الصدد يؤكد Amartya SEN على العلاقة الـــترابطية بين الحكم الراشد والانتقال الديمقـــراطي[18].

ثانيا : الديمقراطية المشاركاتية: أداة جديدة ومبتكرة للحكم.

ترجع جذور الديمقراطية المشاركاتية Participatory Démocracy كمقاربة تسيطر حاليا على الأطر التحليلية للمنظرين والمهتمين بمسارات التحول والانتقال الديمقراطي إلى المنظرين الأنجلوأمريكيين خاصة منهم J. Rawls J. Habermas، الذين حملوا هذا المفهوم وأعطوه أبعادا منهجية

ونظرية أكثر شمولا وفسروا من خلاله العديد من الظواهر السياسية، وعملوا على التأصيل للمفهوم وفتح المجال واسعا أمام قبوله وتبنيه.

فيحدد كل من Habermas و Rawls ثلاثة مؤشرات Inspections وهي مصادر لإعطاء تعريفات للمنتديات الراشدة (الهجينة)، التي تعتبر الفضاء العام لتطبيق الحتميات المعرفية للديمقراطية المشاركاتية، وهي:

1- طبيعة وشكل النقاش: تبادل الحجج والتفاهم والإصغاء لكل المشاركين وتبادل الأراء أو ما أسموه "بالمداولات الحرة".

2- الانفتاح والتسامح Ouverture et tolérance بمعنى أن يأخذ كل واحد وجهة نظر الآخرين.

3- المنتديات الراشدة (الهجينة): لا تفرض سوى أشخاص وأفراد ليس لديهم ميولات أو ارتباطات اجتماعية[19].

الفكرة الأساسية للديمقراطية المشاركاتية هي "التمكين" للمواطن في صنع القرار السياسي والسياسة العامة والمناقشات، والمشاركة والتعبير عن الرأي بحرية، فهي تشكل عملية اجتماعية اطرادية تتخلل كافة جوانب الحياة السياسية، وتلعب دورا محوريا وأساسيا في مختلف مراحل العملية السياسية وشتى مستويات النظام السياسي ومؤسساته. كما تؤثر أيضا في مختلف أبنية النسق الاجتماعي والسياسي، فالتدخل في العمليات السياسية من خلال المشاركة من شأنه أن يزيد من حجم الفوائد التي تشبع حاجة الجماهير ورغباتهم، فهي مصدر أساسي للرضا، وبهذا المعنى تصبح المشاركة غاية في حد ذاتها وليست وسيلة ذات قيمة عملية فقط[20].

إنه وبسبب الاستمرارية في انتقاد عدم الكفاءة والعجز في الديمقراطية "العربية"، برزت دعوات إلى ضرورة إصلاح القيم التي على أساسها يقوم البناء الاجتماعي والسياسي للدولة العربية الحديثة، والتأسيس لنموذج من الحكم يكون أقرب إلى المواطنين ويحقق الشرعية الديمقراطية.

1- الديمقراطية المشاركاتية كآلية لتجاوز أزمة التمثيلية في الوطن العربي :

إن التساؤل حول الحدود الوظيفية للديمقراطية التمثيلية ،وقدرات المؤسسات السياسية التقليدية لمواجهة التحديات التي تطرحها عملية التحول في المجتمعات العربية، يقودنا إلى ذكر بعض مظاهر أزمة الديمقراطية التمثيلية، ومنها:[21].

- أزمة المشاركة الديمقراطية .
- أزمة المداولات العامة .

– أزمة السلطة السياسية .

وفي إطار الحديث بالتفصيل عن أزمة المداولات العامة وكيف يمكن اعتبار الانتخابات تعبيرا على الرأي العام الحقيقي، يدافع Bernard MENIN عن قوة الديمقراطية التمثيلية في تكريس مبدأ التمثيل الحقيقي عن طريق آلية الانتخابات، ويحدد في هذا الصدد أربع خصائص يمكن ملاحظتها دائما في الأنظمة التمثيلية:

– يتم تعين الحكام عن طريق الانتخابات على فترات منظمة .

– يحتفظ الحكام ببعض الاستقلالية تجاه إرادة الناخبين .

– يمكن للمحكومين التعبير عن إرادتهم السياسية القوية بدون أن تكون تحت رقابة الحكام.

– القرارات العامة تخضع للمراقبة والمحاكمة من خلال المناقشة[22].

إن سيادة ما يسمى "بشرعية النظم الديمقراطية" Légitimité des Régimes démocratiques وحسب Bérard MENIN فإن طبيعة هذه التركيبة ترتكز على ثلاثة عناصر:

1– مبدأ ديمقراطي للمساواة (المساواتية) Egalitarisme: أمام اختيار المجتمع والمقدرة على تحمل المسؤوليات.

2– مبدأ أرستقراطي وهو "الاليتيزم" (Elitisme): ومفاده تشخيص وتحديد أحسن الكفاءات لتولي بعض المسؤوليات والتي تأخذ شكلها وبعض ملامحها في مجتمعاتنا الديمقراطية من خلال المنافسة بين المترشحين بصدد الانتخابات[23].

3– مبدأ موناركي Monarchique، والتي تجعل في ممارسة السلطة إحدى مظاهر إرادة واحدة وغير قابلة للانقسام، وهذا الشكل من السلطة قد ينتقل بشكل وراثي في المجتمعات التقليدية[24].

لقد وجهت انتقادات حادة إلى "الديمقراطية التمثيلية"، حيث يقول Pierre Rosanvallon وفي إطار منظور Michel Fauckault بضرورة خلق الديمقراطية المشاركاتية، وذلك بمقاومة أهم مبدأ في التمثيلية وهو الانتخابات Electoralisme[25]، وهناك وسيلتين لزيادة مبدأ المقاومة:

1– تحسين هيئة الممثلين باستعمال الإحصاء عن طريق سبر الآراء.

2– تحسين إجراءات التواصل الشعبي تبعا لأصول الحوار حسب منطق Habermass .

لقد حاول Pierre Rosanvallon من خلال كتابة "الديمقراطية المسارية" أو "غير المنتهية" (La démocratie inachevée) إبراز العلاقة بين التمثيلية والمشاركاتية في منظارها التاريخي، وأن ينظر

إلى هذه الأخيرة باعتبارها وسيلة لإثراء الأولى وليس للاعتراض عليها، ويمكن التمثيل للعلاقة بين النموذجين من خلال الجدول التالي[26]:

نماذج القرارات في الديمقراطية التمثيلية و التداولية

Les modèles de décision de la démocratie représentative et de la démocratie délibérative.

Démocratie représentative **الديمقراطية التمثيلية**	**Démocratie délibérative** **الديمقراطية التداولية**
*«Choix tranchant»: vote majoritaire -القرار يتخذ عن طريق الانتخاب و بالأغلبية *Un moment unique, un acte irréversible -القرار يتشكل مرة واحدة ، وغير قابل للمراجعة الفورية. *Pris par un acteur légitime -القرار يتخذ من طرف الهيئة الممثلة للشرعية . *Clôturée par l'autorité scientifique ou politique à la suite d'un calcul incontestable -يتخذ القرار من قبل هيئة علمية أو سياسية في أعقاب عملية حسابية محددة	*«Enchainement de rendez- vous»: négociation itérative réversible -يتخذ القرار بناء على عملية تفاوضية مستمرة * Une activité itérative enchainant des décisions de second rang. -التسلسل و الترابط بين القرار المتخذ و القرار اللاحق * Engageant un réseau d'acteurs diversifiés selon les responsabilités -تواجد و مشاركة شبكة من الفواعل حسب المسؤوليات *Réversible, ouverte à de nouvelle information ou à de nouvelle formulation de l'enjeu. -القرار مفتوح على احتمالية إعادة التشكل والصياغة .

2- الديمقراطية المشاركاتية والتمثيلية الفعلية للمواطن:

تستند الديمقراطية المشاركاتية على تكريس مبدأ "الشرعية الديمقراطية" في المجتمعات المعاصرة، عن طريق تشكيل عمليات ومسارات مستمرة تحقق التفاعل الإيجابي والتفاوض وتسهيل قبول القرارات على أساس منطقي ومشترك، إن الديمقراطية المشاركاتية تسمح أيضا بإعادة تقييم الفاعلين وتحديدهم بدقة، وتشجيع مشاركة المواطنين في الحياة السياسية، وتحدد بدقة العلاقة التفاعلية بين الفرد والمجتمع، وأيضا تحقيق الاندماج بين المجتمعات المحلية والمجتمع العالمي وفق المنطق الكانطي.

بناءا على ما سبق فإن الديمقراطية القائمة على المشاركة وكما بينه كل من Pierre Rosanvallon و Pierre Bourdiau، ليست بديلا مكملا للديمقراطية وإثراء لها من خلال الحوار المدني والاجتماعي والتداول la délibération ، فهي تقوم على... [إعادة النظر في آليات عمل النظام السياسي، وفواعله ومنطقه. فهي (الديمقراطية المشاركاتية) تجعل من حقوق الإنسان المنطق الفلسفي والتأسيسي الأول الذي يقيم "دولة" عمادها "الحقوق" قبل "القانون"، وتجعل من أمن الإنسان بعدا محوريا في أمن الدولة، وتجعل من السلطة التشريعية عمادا محوريا للنظام السياسي، وتجعل في النهاية النظام السياسي خادما للمواطن. والمواطن وحاجاته مصادر للمشروعية ومعايير قياس مستوى فعالية فعالية النظام السياسي ودرجة ديمقراطية...] [27].

ويمكن التمثيل لصور المشاركة المواطنين من خلال الشكل التالي[28]:

أبعاد الديمقراطية المشاركاتية

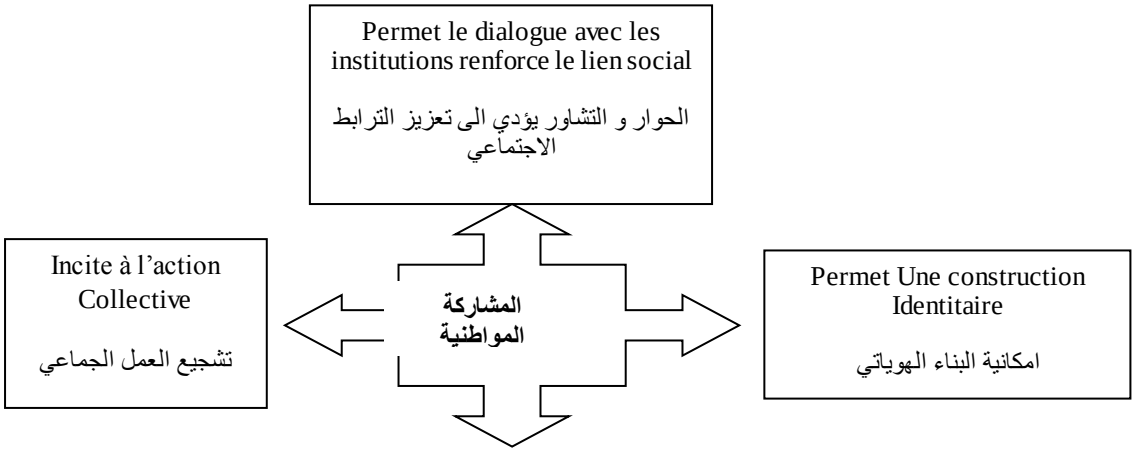

تكون العملية التداولية حسب Yves SINT "شاملة" و"عادلة" ويمكن لجميع المواطنين المشاركة فيها س إرادة الأفراد المشكلة فعليا بل عملية تشكيل الإرادات وتجسيدها وفق مسار معين والذي يعطي في الأخير الشرعية كنتيجة.

بمعنى أنها تسعى من خلال نماذج **الضبط** التي تتبناها إلى تحقيق مجموعة من المبادئ الأساسية:

– ترقية التفاعل بين السلطة التنفيذية والمواطن، من خلال تفعيل المشاركة وتكريسها "من الأعلى" (La participation par le haut) وجعلها كقيمة مجتمعية، والوصول إلى هندسة للمشاركة Ingénierie de la participation.

– الاعتماد على المجتمع المدني كـــ"سلطة مضادة/ معاكسة" Comme Contre pouvoir للحكومات.

– المشاركة الموسعة للمواطنين والتي تسمح بإضعاف السلطة المركزية.

– المواءمة مع نماذج الحكم الجديدة ومع المفاهيم الجديدة للديمقراطية، حقوق الإنسان ومقتضيات الرشادة السياسية.

– التأكيد على البعد العالمي للديمقراطية "كقيمة" وللحكم الراشد "كمنطق تسيير".

الديمقراطية المشاركاتية وتفعيل المواطنة:

في كثير من الأحيان يؤدي التواجد المشترك بين المسؤولين الحكوميين والمنتخبين، وحتى الأفراد في العمليات السياسية إلى وجود طرف يتولى المبادرة أو يستحوذ عليها، وهذا ما يؤدي إلى

إقصاء أطراف المعادلة، مما يخلق مناخا من عدم الثقة بين هذه الأطراف ويضعف من التمثيل ومن العملية التداولية ومن قوة التواجد المواطني.

يتأسس التداول بإجراءات قانونية أو في مؤسسات تمثيلية، ويمكن للفضاء العام والعناصر المشكلة له أن تتهيكل وتلعب دورا مهما من خلال أدائها الوظيفي. وتقدم في هذا السياق Hannah ARENDT تعريف للمواطنة Citoyenneté كمفهوم يقوم على مشاركة المواطنين في الفضاء العام للنقاش حول المواضيع المرتبطة بالمصلحة العامة، وهي تدافع عن "ديمقراطية مجالس الأحياء" démocratie des conseils de quartier التي تقوم على الفضاءات العامة التي تمكن المواطنين من مناقشة قضايا هم المشتركة.

الديمقراطية المشاركاتية حسب هذه المقاربة d'approche Arendtienne هي المساعدة على تشكيل المواطنة، فبواسطة الآليات التشاركية التي يوفرها هذا النموذج من الديمقراطية، يمكن تجاوز تأثير المصالح الفردية الخاصة وإنقاذ المواطنين من هيمنة المصالح الاقتصادية الخاصة المستندة إلى التمثيل السياسي، وتأسيس مجتمع جديد يكونه مواطنون "فعالون ومسؤولون" سياسيا، بدلا من "المواطنين الجنود" (Citoyens Soldats) حسب (رسو) J. J. Rousseau [30].

إن الآليات التشاركية حسب Benjamin BARBER تحقق الشدة الديمقراطية (Strong democracy) ، وتحمي الأنظمة السياسية وتجعلها أكثر كفاءة [31].

2- الديمقراطية المشاركاتية كآلية لتكريس العدالة الاجتماعية:

إن إشكالية العجز الديمقراطي أو ما يطلق عليه من طرف بعض المنظرين بـــ "أزمة الديمقراطية"، خلقت مجموع من الأزمات الأخرى على مستوى عمل الأنظمة السياسية وأدائها الوظيفي ومنها «أزمة الشرعية، أزمة المشاركة أزمة الاستقرار، أزمة التوزيع ، أزمة التكامل و الاندماج » .

وقد تمظهرت هذه الأزمات بأعراض مرضية مختلفة جدا يمكن استظهارها فيما يلي:

- صعوبة في تحديد خيارات السياسات العامة ومستوياتها.
- أزمة العلاقات بين السياسة مع التنظيم الاقتصادي وتوجهات التغير التقني.
- شكوك حول إمكانية المواطنين توجيه السياسات العامة بسبب التأثير الكبير لمجموعة من العوامل على الحياة الاجتماعية ومنها: (الفقر، عدم المساواة، الهوية الاجتماعية للأفراد، نوعية الأدوار الاقتصادية، غزو الفضاء العام من طرف أنشطة أو توجهات تجارية).

– الفجوة بين فضاءات الجدل السياسي حول بعض القرارات المتضمنة بعض القواعد المؤثرة على الحالة الاجتماعية (على المجتمع).

– تعدد مستويات السلطة السياسية، وتعدد مستويات القرار والتنفيذ، وانحلال المسؤولية.

– تراجع في أدوار الفواعل الاجتماعية التي تدافع بشكل أساسي على القيم المجتمعة والثقافية داخل المجتمعات، في مقابلها برزت بشدة الفواعل السياسية لتهيمن على أكبر مساحة من النشاط لتحقيق توجهاتها[32].

يجعل Rawls من مبدأ العدالة الاجتماعية مبدأ توجيهيها في تدبير العلاقات بين الناس الذين يجب أن تكون لديهم القدرة على تشكيل تصور للعدالة وفهم مبادئها والتعاون على تطبيقها وتفعيلها، وكيفية تشكيل تصور جديد للديمقراطية وضمن أي خانة يندرج حديثة عن الديمقراطية المؤسساتية العادلة "démocratie Constitutionnelle Juste"،وماذا يقصد بالعقل الديمقراطي،وهل تسمح ليبراليته هذه بالتعددية السياسية والأخلاقية خاصة وهي ترتكز على فكرة الوفاق الاجتماعي وإدارة الجمهور[33].

3– الرقابة المجتمعية على النشاط العمومي:

تعتبر الديمقراطية المشاركاتية وسيلة مهمة للرقابة على النشاط العمومي، فإضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة وتأكيدها "كحق" للمواطن، تتم حمايته وصيانته قانونيا وبآليات دقيقة وواضحة، من خلال الدستور كضامن أساسي للمشاركة المواطنية وحرية المناقشة في الشأن العام. يضمنان فعليا "الرقابة" على النشاط العمومي من خلال ما تحققه المشاركة "كسلطة رابعة"– كما يسميها Sintomer Y. و M.H. Bacqué و Henri Rey –من قوة محايدة للأطراف الفاعلة المكلفة بعملية المراقبة، خاصة الأفراد/ المواطنين والمجتمع المدني، لضمان حسن سير العمل وفرض ضوابط رقابية معينة تسمح بالمساءلة والمحاسبة.

أيضا يرتبط الأداء الجيد للحكم و ممارسة السلطة بإشتراك المواطنين العاديين في عمليات التداول السياسي، والنظر في القضايا الرئيسية والمشاركة بكفاءة في اتخاذ القرارات، ودفعهم على نحو متزايد لتأكيد ذاتيتهم وفرديتهم ، و على الفعالية في إنتاج إخراجات ذات قيمة و تطوير ممارسات و قيم معيارية ذات قيمة يفرضون من خلالها مسؤولية و محاسبة للحكومات و أيضا للدفع إلى تطوير الطرق المناسبة للحكم الذي يوفر و يحقق مصلحة هؤلاء المواطنين .

4– عقلنة الخيارات الشعبية وتوضيحها:

يعتبر التنظيم الاجتماعي، وفقا لنظرية weber هو: «تقنين للفعل الاجتماعي» في تشكل مؤسسات بأخذ معناه في سياق التنظيم الاجتماعي العام، حيث ركز على الجانب السياسي للتنظيم، ويعني ذلك السلطة وعناصرها وأنواعها، إضافة إلى "التنظيم الرشيد للعمل الحر"، وهما وسيلتان فعلتان لضبط التفاعل الاجتماعي وتنظيم عمليات الإنتاج وتفاعلاته. ويفترض weber ضرورة اعتماد "العقلانية" كأساس لتحديد مشروعية السلطة ومشروعية القواعد القانونية التي تمارس من خلالها[34].

بالنسبة للديمقراطية المشاركاتية وحسب تأكيدات المنظرين لها، فإنها تقوم على "التوافق العقلاني"، وقد حدد Habermas مجموعة افتراضات في هذا السياق يؤكد من خلالها على أن الديمقراطية المشاركاتية تتحقق بتحقق التواصل والنقاش والتوافق في الآراء من أجل إيجاد "اتفاق عقلاني"، حيث على الأفراد "الوعي التام" بالاختلافات والبحث عن تحقيق "اتفاق عقلاني" Accord rationnel مع الآخر، فحسب I.M.Young يمكن للأفراد معرفة واستيعاب كل التباينات والاختلافات في إطار النقاش الديمقراطي التداولي[35].

تتمحور آليات الديمقراطية المشاركاتية حول مجالات متعددة سياسية إقتصادية و إدارية ، و أساسا فيما يتعلق بالعلاقات السياسية و الاجتماعية و تفاعلاتها على المستوى المحلي ، ووضع نماذج جديدة للسياسة العامة و إعادة تنظيم " الدولة " في إطار " الديمقراطية المحلية " ، و تطوير الشراكات بين مختلف الفواعل داخل الدولة ، وربطها بأبعادها العالمية في ظل التوجهات الجديدة، مع إعطاء أهمية بالغة لآليات الانتقال والدمقرطة والتركيز بقوة على العناصر المحققة للرشادة السياسية وأهمها (المجتمع المدني والقطاع الخاص).

رابعا : تعزيز الحكم التشاركي و ترقية القيم الديمقراطية

إنه و في إطار تجاوز معوقات الحكم و خلق ديناميكيات تفاعلية جديدة بين الدولة و المجتمع ، و في إطار إهتمام الأوساط العلمية بتقديم تفسيرات منطقية لفهم " الفعل العمومي " و تفسيره ، و رسم الحدود المنهجية و النظرية له ، و كذا توضيح أبعاده . يبرز جليا مفهوم "الحكم التشاركي" ، الذي يشير إلى مجموعة من الأنشطة تسمح بإنتاج أفعال مترابطة (أنشطة التنسيق ، التعاون ، ... إلخ) ، و القدرة على إنتاج التماسك / التكامل / الاندماج .

و يمكن من خلال الجدول التالي إبراز مكانة الحكم التشاركي في الهيكل التشاركي للحكم ، و كيف تكون درجة تأثير الفاعلين " قوية " في النمط التشاركي للحكـــم وفق المستويين العمودي و التشاركي للسلطة ، و التي تفرز درجتين من المواجهة (القوية و الضعيفة) .

الديناميكيات المحلية و التمثيلية (36)

		Degré de contre – pouvoir **درجة السلطة المضادة**	
		Faible **ضعيفة**	**Fort** **قوية**
Structure de gouvernance **بنية الحكم**	**Verticale** **عمودي**	Mainimise sur les sous systèmes de gouvernement تضييق الخناق على النظم الفرعية للحكومة	Pluralisme et divergence d'intérêts التعددية و تباين المصالح
	Participative **تشاركي**	Cooptation et simulation de la participation استقطاب و محاكاة المشاركة	Diffusion du pouvoir et gouvernance participative تقسيم السلطة و الحكم التشاركي

1- المجتمع المدني و كفاءة الممارسة الديمقراطية للحكم و السلطة .

تواجه مختلف الدول العربية أزمة حكم ، فهي مع اختلافات في الحدة تواجه عدة مظاهر من الأزمات منها : " الفساد ، الأزمة الدستورية ، الركود الاقتصادي ، الصراعات العرقية ، الأزمات الاجتماعية و السياسية ، أزمة الشرعية ... الخ " .

يتطلب التوجه نحو حكم ديمقراطي و حكم رشيد إيـــلاء عناية خاصة لثلاث عمـــليات مترابطة و هي :

1- تحقيق المساواة في العلاقات الاجتماعية .

2- تنمية الأنشطة المنتجة و توسيع الأسواق (القطاع الخاص) .

3- التوجه نحو مجتمع يستند إلى مؤسسات يعترف بها ، و يقبلها بوصفها ملكا له .

4- تعزيز احترام حقوق الإنسان ، و تقديم خدمات اجتماعية أساسية و تطوير المجتمع المدني .

تقتضي المسارات الجديدة لعمل " النظام السياسي " المرونة الكافية و القدرة على التكيف ، و الانفتاح و الشفافية و اللامركزية ، فالنظام السياسي يجب أن يقوم على المشاركة لكي يسمح بتهيئة إطار ملائم للجهات الفاعلة في الإنتاج (القطاع الخاص) ، و المجتمع المدني ، و الحكومة . وأيضا لكي تؤسس لعلاقات فعالة قائمة على الديمقراطية المشاركاتية بهدف تلبية متطلبات " التحديث " .

إن من بين أهداف الرشادة الديمقراطية التأسيس لنظام سياسي يتجاوب مع متطلبات التحديث السياسي ، ويسمح بقيام تفاعل مستمر / إيجابي / منطقي بين المواطنين و الشركات و الحكومات لهدف حل المشاكل الاجتماعية ، و السياسية و الاقتصادية و البنيوية ، و تجاوز الأزمات و كفالة مشاركة جميع المواطنين في قيام حكم راشد .

يبرز جليا الدور الفعال للمجتمع المدني في تحقيق أقصى قدر من الكفاءة ، ووضع الأسس اللازمة لتحقيق التوازن بين الديمقراطية و مبدأ التمثيل و المشاركة المباشرة للمواطنين .فـــ " الحكم " ليس فقط انعكاس للعلاقة بين المؤسسات و السوق ، فهو يشمل أيضا المجتمع المدني الذي يعتبر عنصرا اجتماعيا حاملا للمصلحة العامة ، و بالتالي فإن مفهوم الشأن العام ليس محصورا بالدولة و بأطرها ، إذ أن القضايا المتعلقة بالشأن العام لا تصبح شعبية ما لم تتبناها و تدافع عنها المجموعات المعنية ، فتساهم في بناء الرأي العام و إحاطتها بشكل من أشكال الإجماع قبل أن تصبح نافذة [37].

بعيدا عن الاعتبارات العملية حول فعالية " الفعل العمومي " ، فالتعاون الثلاثي coopération tripartite بين (الحكومة – القطاع الخاص – المجتمع المدني) يهدف إلى تحديد مشروع حضاري

مشترك من أجل التحول إلى التنمية المستدامة على الصعيد العالمي من ناحية ، و على المستوى المحلي تسعى منظمات المجتمع المدني إلى"أنسنة السوق" ، كونها تساعد السلطات على استعادة الاعتبارات المؤسسية و التقنية ، و على الانخراط في نمط رسمي (من الحكم) يقوم على المعايير الديمقراطية و مشاركة المواطنين[38] .

لقد تزايد الاهتمام الدولي بالمجتمع المدني كشريك للدولة في التنمية ، حيث أصبح مقبولا لدى الرأي العام و الحكومات و دوائر رجال الأعمال (القطاع الخاص) ، و المؤسسات الدولية ، و تطورت وظائفه في دعم التطور الديمقراطي و توسيع المشاركة العامة ، ومراقبة عمل الحكومة عن طريق ممارسة وسائل التنشئة و التثقيف و التدريب .

و يخلص في هذا الإطار Robert PUTNAM إلى أن الحكومات الرشيدة تتحقق بواسطة وجود قطاع تطوعي صحي (Healthy voluntary sector) و الذي بواسطته يتم تكوين رأسمال اجتماعي (Capital social) قائم على الثقة و التعاون الاجتماعي ، و هذا ما يؤدي إلى حكومة جيدة ، و تحسين أداء الأسواق الاقتصادية .

يعد تواجد المجتمع المدني مطلبا ضروريا لتحقيق الرشادة الديمقراطية ، كونه الإطار العام المنظم للمشاركة الجماعية الاختيارية التي تسهم في بناء و تنمية و تقوية دعائم المجتمع جنبا إلى جنب مع جهود الدولة ، و لأنه أصبح ضرورة من ضروريات الترشيد السياسي فقد أدركت الكثير من الحكومات أهميته ودوره في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية في تعميق الممارسة الديمقراطية.

فمن جانب الرؤى الوظيفية يقوم الترشيد السياسي على تنمية أبنية أساسية عالية التخصص و التنوع ، إضافة إلى حدوث توسع مستمر في أنشطة الحكومة المركزية[39] ، بالإضافة إلى ترشيد السلطة ، و المشاركة السياسية و تمايز المؤسسات و الوظائف السياسية [40]. كما يؤكد Hintington على ضرورة أن يكون النظام متحركا فيكتسب القدرة على التكامل و التكيف و الإبداع ، و بهذا تصبح السلطة الرشيدة و البنى المتمايزة و المشاركة الجماهيرية حسب Hintington هي الفاصل في تحديد الرشادة في الحكم و المعيار الحقيقي لتطور النظام السياسي و تقدمه [41].

يستند هذا التصور إلى أن إقامة المؤسسات و الممارسات الديمقراطية يقوم على دخول شرائح واسعة من المواطنين في العملية السياسية ، فضلا عن كفالة الحقوق و الحريات المدنية و السياسية و توفير الوسائل و القنوات الشرعية التي تمكنهم من التأثير في عملية اتخاذ القرار السياسي ، و تغيير

بناء التمثيل السياسي كلما اقتضى الأمر ذلك . و هنا تبرز أهمية اشراك المجتمع المدني في عملية الترشيد السياسي ، فهو يتساند و يتفاعل مع الأنظمة السياسية و يتكامل معها من خلال الأدوار و الوظائف التي يؤديها ، و بذلك يساهم في تشكيل و تدعيم البناء السياسي السليم للحكم كبناء دينامي متكامل .

و يمكن إجمال أهم هذه الأدوار و الوظائف فيما يلي :

- حماية حقوق المواطنين ، و تسهيل إتصال الأفراد بالحياة العامة ، و من هذا المنظور فإن المجتمع المدني يعتبر الوجه السياسي للمجتمع .

- تشكيل قناة لمشاركة المواطنين في النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية ، و تنظيمهم في جماعات تستطيع التأثير في السياسات العامة ، و إيجاد مداخل للموارد العامة خاصة للفقراء ، هذا فضلا عن مراقبة عمليات المساءلة والشفافية و مكافحة الفساد[42] ، حيث يتم من خلال مؤسساته بلورة مواقف جماعية ، و تمكن من التحرك جماعيا لحل المشاكل و ضمان المصالح [43] .

- تعزيز الديمقراطية ، فحسب التصور الليبرالي الذي يتبناه كل من L.Diamond و Leonardo MORLINO لبناء إطار يسمح بتقييم " نوعية الديمقراطية" la qualité de démocratie في الدول التي توجد في مرحلة التحول نحو الديمقراطية . فالمجتمع المدني وظيفيا يسمح بضبط قوة و سلطة الدولة ، و يدعم المشاركة السياسية ، و مقاومة التسلطية، لنا يمتلكه من قدرة على الضغط فيساعد على إجراءات سياسية في المجتمع[44]. فلا يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية في أي مجتمع ما لم يكتمل الطابع الديمقراطي لمنظمات المجتمع المدني بالفعل ، باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية ، حيث توفر مكوناته فرصة كبيرة للمواطنين ديمقراطيا و تدربهم عمليا في اكتساب الخبرة اللازمة للممارسة و التربية الديمقراطية [45].

- تساعد الشبكات المدنية (Civic Network) على تبديد العقبات أمام الفعل الجماعي بمأسسته ، و هي صيغة لإدارة الصراع في المجتمع سلميا ، و هذا يكسب ثقافة ممارسة الصراع الطبقي و السياسي في المجتمع و تهيئته للممارسة الديمقراطية السياسية [46] .

- الاهتمام بتحقيق التنمية ، و تطوير القدرات و المهارات الفردية للأعضاء بشكل يقلل العبأ على الحكومة ، حيث يصبح لديه دور الشريك في تنفيذ برامج و خطط التنمية الشاملة بمختلف جوانبها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، وفق تصور جديد هو " التنمية بالمشاركة "[47] ، و هذا ما تؤكده أهداف التنمية من أجل التنمية (OMD) على أهمية الدور الداعم الذي تقدمه مشاركة منظمات المجتمع

المدني (OSC) في مسار التنمية ، حيث أنها تستوعب كل طبقات المجتمع ، و حاجاتها التنموية بصورة مباشرة .

- المساعدة على تدفق المعلومات (Flow of Information's) ، حيث تكون الإدارات المحلية أكثر استجابة لمتطلبات المواطنين ، ما يسمح بتدفق ما يكفي من المعلومات عن طبيعة المنطقة ، طبيعة الثقافة السائدة ، حجم المشاكل ، الموارد المطلوبة .

- تساعد منظمات المجتمع المدني على بناء علاقات حيوية بين المجتمع و الحكومة عن طريق توجيه مشاركة المواطنين في العملية السياسية ، و إعطاء معلومات للحكومة بشان ما ينبغي القيام به . وفي المقابل تقوم هذه المنظمات برصد المعلومات الحكومية و العودة إلى المواطنين ، مما يساعد على محاسبة الحكومة و الاستجابة لاحتياجات المواطنين . و يمكن للحكومة أن تكون أكثر فعالية بشرط تفويض بعض المهام على المجتمع المدني و القطاع الخاص [48].

- خاتمة :

هناك عوامل عديدة حاسمة تتدخل في إنتاج نماذج عديدة لأنظمة سياسية ديمقراطية ، مما يستدعي الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الافتراضات التي تستند إلى النظريات المهتمة بنمذجة اليات الحكم ، و التي يمكن تحسينها من خلال شبكة من القوة والسلطات المستقلة نسبيا يتم خلقها و التاسيس لها في الوعي و الواقع المجتمعيين ، فقد افرزت المقاربات الجديدة للحوكمة تصورات جديدة على إعطاء البدائل التصورية و العملية لتجاوز الفشل الحكومي .

- في النقاشات المعاصرة و في ضل الاتساع الدائم و المستمر لقوة و هيمنة فواعل " محددة " على عملية الضبط داخل المجتمعات العربية ، و امتلاكها للقدرات الكفيلة برسم حدود غير طبيعية و غير سليمة و لا ترتبط بطبيعة المجتمع و النظام ، مما يؤدي الى حدوث ازمات و عدم القدرة على تحقيق الاستقرار السياسي ، فهناك رغبة في تصحيح الحدود بين مستويات السلطة و اليات الحكم ، و كيفية تحقيق شرعية النظام و ربطها بالشرعية الديمقراطية ، و هما عاملان يعتبران من خصائص الدولة الحديثة ومن مظاهر النضج و الحداثة في المجتمعات يمكن ان يؤدي لانتقال سليم الى ترسيخ الديمقراطية ، و تجاوز أزمة الحكم .

- تساعد الرشادة الديمقراطية كمقاربة تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد السياسية و المؤسسية إلى جانب البعد الاقتصادي و البعد الدولي ، على امكانية تجاوز ازمات الحكم في الوطن العربي ، فهي تحقق

مشروعية المواطنة و شرعية ممارسة السلطة ، و تبقى مقوماتها من اهم المؤثرات التي على أساسها يتم تصنيف الدول الديمقراطية الحديثة، وهي عامل مهم في صحة واستقرار أي نظام حكم .

- يجب التأسيس لادوار و علاقات جديدة بين كل الفواعل في الدول العربية ، فتؤدي الأدوار الجديدة إلى إحداث التحول في طرق التفكير و عقلنة ممارسة السلطة والربط بين الفكر وأساليب الحكم وفقا لهذه العقلانية وتحقيق فعلية "التدخل" وفعالية "التواجد"، و التحول الواسع نحو الحكم الجيد والتمكين للفواعل المحلية في عمليات التسيير والإدارة ورسم السياسة، مع القدرة على تطوير شكل الحكم بما يحقق درجة من الديمقراطية استجابة للظروف القائمة والتأسيس لمجتمع يتضمن دستوره تحديدا واضحا للحقوق والواجبات.

- تعتبر الديمقراطية المشاركاتية من أهم المؤشرات لقياس جودة الانظمة السياسية ونوعية الحكم ، وعلى أساسها يتم تصنيف الأنظمة السياسية، فالنظام الديمقراطي هو الذي يسمح بأوسع مشاركة من جانب المواطنين سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملية صنع القرارات السياسية وإختيار القادة السياسيين فبالمشاركة الفعلية يتم تنظيم وخلق درجة عالية من الإنخراط في العمل السياسي في إطار المؤسسات السياسية وإعادة هيكلة وتنظيم بنية النظام السياسي ومؤسساته وعلاقاته .

-

- **الهوامش :**

---

(1)- امحند برقوق، مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة، 2009.

http://berkouk-mhand.yolasite.com/course-notes.php

(2)- ألكسندر وندت، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، ترجمة (عبد الله جبر صالح العتيبي)، السعودية: جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، 2006، ص 282.

(3)-Rachel. A. CHICHOWSKI, «Introduction : Courts, Democracy, and governance», **Comparative Political Studies (CPS)** ,Vol 39 (February 2006), PP 6-7.

(4)-Charles GIRARD , «Raison publique Rawslienne et démocratie délibérative, Deux Conception inconciliables de légitimité politique ? » **Raison politiques**, N°34 ? (Mai 2009) PP 73- 74.

(5)-LUTG. G, LINDER.W, «Democracy and participation : Solutions for improving governance at the local level ?» Paper for the world bank workshop M : «Intergovernmental relations in EAST ASIA», BALI, 10- 11January 2002, p 8.

(6)- مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، الحاكمية الراشدة: جدل لم يحسم بعد، جوان 2007.

. www.Rayatcenter.org/hayat/pies/Edrak-Guide-doc

(7)- امحند برقوق ، مرجع سابق.

(8)-Marc TOTTE. **La pauvreté en références**, Belgique : COTA asbl , 2003, P 23.

(9)-Marc MAESSCHALK, «Normes de gouvernance et enrôlement des acteurs sociaux, **Multitudes,**. N° 34,(2008) , PP 183».

(10)-Girard TIMIST, «E=RS2 : The New return of Government ? A debate on the French experience», **International Review Of Administrative Sciences**, Vol 72 (2006), P569.

(*)أنظر في هذا الصدد:

Thierry BRUGVIN, «La Gouvernance Par La Société Civile : Une privatisation de la démocratie ?», in OECD, Governance in Transition: public management Reforms in OECD countries, Paris, 1995, PP 74- 89.

(11)- Ibid.

(12)- UNDP, « Rapport National sur le développement humain », 2004, pp 4-5.

(13)- thomas OLK, Ansgar KLEIN, Yvan LEGER, «Pour un nouveau contrat social tripartite», 6 décembre 2009 <http :www.Journal dumauss.net/spip.php ?article588>.

(14)- Karine MELLOUL, «La démocratie participative peut-elle reconstruire le contrat social dans les Etats Fragiles ?», Dans : **Etats et sociétés fragiles : entre conflits, reconstructions et développement**, Par : Jean-Marc CHATAIGNER, Hervé MAGRO, Edition KARTHALA , 2007, p283.

(15)- امحند برقوق، مرجع سابق.

(16)- Joaguin FARINOS- DASI, «Le défi , le besoin et le mythe de la participation à la planification au Développement territorial durable : à la recherche d'une gouvernance territoriale efficace »,

L'information Géographique, N°2,(2009) , pp 1-2.

(17)- Kouider BOUTALEB, «Démocratie, Etat de droit et bonne gouvernance en Afrique le cas de l'Algérie» , Colloque :**développement durable : leçon et perspectives**, Ouagadougou ,1-4 Juin 2004, p19-20.

(18)- Kouider BOUTALEB,op.cit, p 21.

(19)-Bernard GUIBERT «Comment achever la démocratie représentative ?» ,**Revue du MASS**, N° 26, (2/2005), pp 155- 186.

(20)- عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي** ، ج2 ، مصر: دار المعرفة الجامعية ، 2002، ص ص 91- 92.

(21)-Louice BLANDIAUX, «La démocratie Participative, sous Conditions et malgré tous. Un plaidoyer paradoxal en Faveur de l'innovation démocratique », **Mouvements**, N° 50, (Juin/ Aout 2007), p 122.

(22)-Bernard GUIBERT ,Comment achever la démocratie représentative , op. cit, p174.

(23)-Bernard MANIN, «Principes du gouvernement représentatif», **Revue Française De Science Politique**, N° 6, (1995), p 1044- 1047.

(24)-Bernard GUIBERT, op cit, p174.

(25)- Bernard GUIBERT, op cit, pp 172, 173.

(26)-Source : Bernard GUIBERT, op. cit, page 190 .

(27)-امحند برقوق ، مرجع سابق.

(28)-Idem, p 33.

(29)-Blondiaux LOIC, Yves SINTOMER, «l'impératif délibératif», **Politix**, N° 57, (2002) P12

(30)-Ulas BAYRAKTAR, op. cit p18.

(31)-IDEM. P18.

للتفصيل أنظر :

- Benjamin BARBER, **Démocratie forte**. Paris : Descelée de Brouwer MACPHERSON. C.B. (1985).

(32)-Aigrain PHILIPPE et Autres, «Livre blanc sur la démocratie participative et le débat public», 19 Mars 2007, < http://www.co-menf.net/text/6/?tid=3b>

(33)-Charles Girard, op, cit, pp 86- 88.

(34)- ياس خضير البياتي، **النظرية الاجتماعية جذورها التاريخية وروادها**، ط1، طرابس: الجامعة المفتوحة، 2002، ص ص 114- 116.

(35)- Loïc BLANDIAUX, op. cit, p 7.

نقلا عن:

YOUNG .I.M., **Inclusion and democracy**, Oxford : Oxford University Press. 2000.

(36) - Banque internationale pour la reconstruction et le développement " approches participative au Maroc " , Bilan d'expérience de (INDH) , 19 décembre 2007 , p 23

<http://web.worldbank.org>

(37) - زياد عبد الصمد ،" المجتمع المدني و تحديات التنمية و الديمقراطية في عالم متغير" ، في : **المجتمع العربي و التحدي الديمقراطي** ، ب ، ط ، بيروت : مؤسسة فريديريتش آيبرت ، 2004 ، ص 151.

(38) -Julien WEIBSEIN , « Sociogène de la société civile » , Raisons Politiques , N° 10 , Mai 2003 ,

PP 135 – 136 .

أنظر :

- Bernardo Kliksberg , "Rebuilding the State for Social Development: Towards 'Smart Government" **,** ***International Review of Administrative Sciences*** , Vol. 66 (2000), PP 244-246 .

(39) - نداء مطشر صادق ، **التخلف و التحديث و التنمية السياسية – دراسة نظرية** - ، بنغازي : منشورات قاريونس ، ص 137 .

(40) - أحمد و هبان ، **التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية** ، مصر : دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2000 ، ص ص 107 – 109 .

(41) - عبد الحليم الزيات، المرجع السابق ، ص ص 99 ، 100 .

(42) - بوحنية قوي ، " دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد " ، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول : **التحولات السياسية و اشكالية التنمية في الجزائر : واقع و تحديات** ، الجزائر : جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، قسم العلوم السياسية ، 16-17 ديسمبر 2008 ، ص 7 .

(43) - عبد الغفار شكر ، أثر السلطوية على المجتمع المدني – الجزء الأول ،

<http://www.rezgar.com/m.asp?i=459>

(44) – Centre international pour l'entreprise privée , « Contribuer à instaurer une démocratie qui donne satisfaction » , USA . NY , www.cipe.org

للمزيد أنظر :

- Larry DIAMOND , Leonardo MORLINO , « The Quality of democracy » , Vol 15 , N° 4 , October 2004, pp 20-31 .

(45) - عبد الغفار شكر ، دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية – الجزء الثالث ،

<http://www.rezgar.com/m.asp?i=459>

(46) - بوحنية قوي ، المرجع السابق ، ص 7 .

(47) - مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، " المجتمع المدني " ،

<http://www.aharam.org.eg/acpss/index_arabic.asp>

(48) – Centre international pour l'entreprise privée , op.cit , p 4 .